المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) :1142-2489
Numéro 13, FEVRIER 2025
REMEJE
العدد 13، فبراير 2025
ISSN(E) :3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

الإدارة الرقمية وسؤال تفعيل منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب

Digital Governance and the Question of Activating the Social Protection System in Morocco

EL GHOUSSANI Azz-eddine عزالدين الغوساني

باحث بسلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال

ملخص:

يتناول البحث موضوع الإدارة الرقمية ودورها في تفعيل منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب، باعتبار أن التحول الرقمي يمثل رافعة أساسية لتحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية. ينطلق البحث من إشكالية تتمحور حول مدى فعالية الإدارة الرقمية في تحقيق أهداف منظومة الحماية الاجتماعية، مع التركيز على الجوانب التشريعية والتنظيمية، والتحديات العملية التي تواجه هذا التحول. كما يقدم البحث تحليلاً للتجارب المقارنة ومداخل لتطوير الرقمنة في هذا المجال بهدف تعميم الحماية الاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الرقمية، الحماية الاجتماعية، الرقمنة، التشريعات المغربية، التحول الرقمي.

Abstract in English:

The research explores the topic of digital administration and its role in activating the social protection system in Morocco, emphasizing digital transformation as a key driver to improve the efficiency and effectiveness of social services. The study addresses the central issue of the effectiveness of digital administration in achieving the objectives of the social protection system, focusing on legislative and regulatory aspects as well as practical challenges. Furthermore, it analyzes comparative experiences and suggests pathways to enhance digitalization in this domain to expand social protection and achieve spatial justice.

Keywords: Digital administration, Social protection, Digitalization, Moroccan legislation, Digital transformation.

مقدمة:

إن تحقيق الحماية الاجتماعية يعتبر مدخلا أساسيا لا محيد عنه للنهوض بالعنصر البشري باعتباره حلقة أساسية في التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، حيث يجد أساسه في التكريس الدستوري من خلال تنصيص الفصل 31 على الحق في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، وتنفيذ المغرب لالتزاماته الدولية في مجال الحماية الاجتماعية[1]، الأمر الذي يعكس التوجهات الاستراتيجية المتعلقة ببناء منظومة الحماية الاجتماعية.

حيث تعرف الحماية الاجتماعية على أنها: «مجموعة من السياسات والبرامج العامة التي تهدف إلى ضمان مستوى معيشي كاف والحصول على الرعاية الصحية طوال دورة الحياة. ويمكن تقديم استحقاقات الحماية الاجتماعية نقدا أو عينيا من خلال نظم غير قائمة على الاشتراكات شاملة أو مستهدفة، وأخرى قائمة على الاشتراكات، مثل المعاشات التقاعدية، وتدابير تكميلية تعمل على بناء رأس المال البشري وإنشاء أصول منتجة وتيسير الحصول على العمل»[2].

بالتالي فإن التحول الرقمي يعتبر ركيزة أساسية لتفعيل منظومة الحماية الاجتماعية، في هذا الصدد شهد المغرب تطورا متسارعا في مجال رقمنة الإدارة العمومية، وذلك بهدف تحسين الخدمات الحكومية وتبسيط العمليات الإدارية من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية. وذلك في إطار تعزيز الكفاءة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وبالتالي فإن رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية يعد أحد القضايا الرئيسية، نظرا لأهميتها في تعزيز وتعميم منظومة الحماية والدعم للفئات الأكثر احتياجا في المجتمع.

حيث ترتبط الإدارة الرقمية بشكل وثيق بتعزيز وتحسين فعالية منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال إدماج نظم المعلومات[3]. والتي يمكن أن تسهم بشكل كبير في تسريع العمليات الإدارية وتحسين تبادل المعلومات بين الجهات المعنية، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر دقة. ومع ذلك، رغم الفوائد الواضحة المترتبة عن رقمنة الإدارة، تظل هناك عدة عقبات وتحديات تعيق فعالية هذا التحول في تعزيز وتعميم منظومة الحماية الاجتماعية في المغرب.

---

[1]. خاصة اتفاقية العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للتضامن الاجتماعي الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والتوصية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية الصادرة عن المنظمة، وخطة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق عام 2030، التي جعلت من الحماية الاجتماعية واحدة من بين أهم غاياتها الأساسية.

[2]. الإسكوا، **الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2022**، شوهد في: 2024/03/13، على الساعة: 23:30، متاح على الرابط:
https://publications.unescwa.org/projects/sdgs-review-2022/social-protection-ar.html

[3]. يقصد بنظم معلومات الحماية الاجتماعية على أنها: «نظم تتيح تدفق المعلومات وإدارتها ضمن قطاع المساعدة الاجتماعية، وتتجاوز في بعض الأحيان هذا القطاع لتشمل التأمين الاجتماعي والقطاعات الاجتماعية الأخرى، وتشمل هذه النظم السجلات الاجتماعية، وهي قواعد بيانات اجتماعية–اقتصادية عن المستفيدين المحتملين من المساعدة الاجتماعية، وسجلات المستفيدين المتكاملة، وهي تخزن معلومات عن المستفيدين الحاليين من أكثر من برنامج مساعدة اجتماعية واحد».
الإسكوا، **دور نظم المعلومات المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية في توسيع برامج التحويلات النقدية خلال جائحة كوفيد 19**، مطبوعات الأمم المتحدة الصادرة عن الإسكوا، لبنان، 2021، ص 9.

تأسيسا على ما سبق فإن الورقة البحثية تنطلق من إشكالية مركزية مفادها: **ما مدى فعالية الإدارة الرقمية على منظومة الحماية الاجتماعية؟**

لمحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، فإننا سنتطرق للإجابة عن الإشكاليات الفرعية التالية:

1. ما هي وسائل حكامة رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية؟
2. ما هي آليات التدبير الرقمي لمنظومة الحماية الاجتماعية؟
3. ماهي تحديات تعزيز وتعميم التنمية الرقمية لمنظومة الحماية الاجتماعية؟
4. ماهي سبل تطوير رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية على ضوء التجارب المقارنة؟

حيث تنبني الفرضية الأساسية للبحث على كون أن رقمنة الإدارة المغربية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز وتحسين فعالية منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال تسريع العمليات الإدارية، وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية، وتحسين دقة اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مما يؤدي إلى تحسين شامل في تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين. غير أن هناك عدة تحديات تحد من فعالية الإدارة الرقمية في تعزيز وتعميم منظومة الحماية الاجتماعية، وبالتالي يجب تبني عدة مداخل كفيلة بتفعيل الإدارة الرقمية لمنظومة الحماية الاجتماعية.

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية، سيتم تقسيم البحث إلى فرعين أساسين. حيث سنتطرق في الفرع الأول إلى "**موقع منظومة الحماية الاجتماعية في مسار الإدارة الرقمية بالمغرب**"، أما الفرع الثاني فسنخصصه لتناول "**فعالية الإدارة الرقمية في تعزيز وتعميم منظومة الحماية الاجتماعية**".

الفرع الأول: موقع منظومة الحماية الاجتماعية في مسار الإدارة الرقمية بالمغرب

عمل المغرب على وضع أسس تشريعية ومؤسساتية لمواكبة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، حيث يعد الجانب الرقمي أحد الأولويات الرئيسية في هذا التأسيس، وبناء عليه سنتناول وسائل حكامة رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب (**الفقرة الأولى**)، على أن نقارب آليات التدبير الرقمي لمنظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: وسائل حكامة رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب

لئن تعددت المقتضيات القانونية المؤطرة لمنظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب، فإننا تماشيا مع موضوع الدارسة، سنركز على دراسة القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية (**أولا**)، إضافة للوكالة الوطنية للسجلات (**ثانيا**). والتي ستشكل مداخل لفهم أهمية الرقمنة في منظومة الحماية الاجتماعية.

أولا: القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية

يحدد القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية[1]، الأحكام والمبادئ والتوجهات والآليات المؤطرة لعمل الدولة في مجال الحماية الاجتماعية، والتي من شأنها أن تضمن التطبيق الأمثل والتنزيل السليم لهذا الإصلاح وتأمين استمراريته وديمومته، علمان بأن تعميم الحماية الاجتماعية من خلال القانون الإطار، لا يحول دون استمرار تطبيق السياسات العمومية الأخرى التي تعتمدها الدولة في هذا المجال.

حيث يتضمن تعميم الحماية الاجتماعية على أربعة محاور أساسية، أولها تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد، وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، وأخيرا تعميم التعويضات العائلية[2].

وبخصوص مسألة تمويل منظومة الحماية الاجتماعية، فإنها ستعتمد على آليتين؛ الأولى قائمة على الاشتراك بالنسبة للأشخاص القادرين على المساهمة في تمويل الحماية الاجتماعية، أما الثانية فإنها ستقوم على مبدأ التضامن لفائدة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

نشير إلى أنه بموجب القانون الإطار فإن السلطات العمومية ستوكل لها مهام اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التقائية مختلف أنظمة الحماية الاجتماعية، لاسيما من خلال اعتماد هيئة موحدة لتدبير هذه الأنظمة، وكذا إحداث آلية للقيادة تعمل على تتبع وتنفيذ البرامج وتنسيق تدخلات مختلف الأطراف المعنية.

ثانيا: الوكالة الوطنية للسجلات

تعتبر الوكالة الوطنية للسجلات[3]، محورا أساسيا في منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي باعتبارها مؤسسة عمومية ستسهر على تدبير جميع العمليات المتعلقة بالسجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان، كما سيكون لها دور استشاري لدى مؤسسات الدولة في القضايا المتعلقة ببرامج الدعم الاجتماعي.

ومن أهم اختصاصات الوكالة فيما يخص محور رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية، العمل على مسك وتدبير السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، والعمل على تحيينهما، إضافة إلى ضمان الوكالة لحماية المعطيات الرقمية المتضمنة فيهما، لا سيما فيما يخص تدبير سلامة النظم المعلوماتية المتعلقة بكلا السجلين[1].

---

[1]. ظهير شريف رقم 1.21.30 صادر في 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021) بتنفيذ القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021).

[2]. المادة 4، القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، مرجع سابق.

[3]. تم إحداث الوكالة الوطنية للسجلات بموجب القانون 72.18، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي، حيث تخضع لوصاية الدولة.

كما تعمل الوكالة على تقديم خدمات التحقق من صدقية المعطيات المتضمنة بالسجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، ومنح الاعتماد للهيئات الوسيطة في مجال الحماية الاجتماعية، والعمل على مراقبة هذه الهيآت،

أما على المستوى الاستشاري فإن الوكالة تناط بها عمليات إنجاز الدراسات التقييمية لمختلف برامج الدعم الاجتماعي المقدمة من قبل الإدارات العمومية والجماعات الترابية والهيآت العمومية، كما يمكن لأشخاص القانون العام تكليف الوكالة بتدبير أي سجل إلكتروني آخر له علاقة بمجال تدخلها.

وفي إطار حماية المعطيات الشخصية للمعنيين بورش الحماية الاجتماعية، فقد نص المشرع على ضرورة حصول الوكالة على الموافقة المسبقة للمعنين من أجل إرسال المعطيات الشخصية التكميلية لجهات إدارية أخرى[2]، كما أن تقديم المعطيات الإحصائية يجب ألا تمكن من تحديد هوية الأشخاص المقيدين بهذه السجلات[3].

الفقرة الثانية: آليات التدبير الرقمي لمنظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب

شكل إنشاء نظم متكاملة لإدارة المعلومات جزءا مهما من الإصلاحات التي وضعها المغرب لمنظومة الحماية الاجتماعية، ولهذه النظم مكونان رئيسيان؛ يتجلى في نظام السجل الوطني للسكان المخصص للأفراد **(أولا)**، ونظام السجل الاجتماعي الموحد المخصص للأسر **(ثانيا)**.

أولا: نظام السجل الوطني للسكان

يعد السجل الوطني الرقمي بمثابة اللبنة الأساسية لتيسير الولوج إلى الخدمات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، فبواسطته تتم معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة بالأشخاص الذاتيين المغاربة والأجانب المقيمين بالمغرب بطريقة إلكترونية، وذلك من خلال تجميع تلك المعطيات وتسجيلها وحفظها، إضافة للعمل على تحيينها أو تغييرها عند الضرورة[4].

حيث إن الاستفادة من مختلف برامج الدعم الاجتماعي، يستلزم التقييد القبلي بالسجل الوطني للسكان، والذي على إثره يتحصل كل مغربي ومقيم على معرف رقمي يحمل اسم «المعرف المدني والاجتماعي الرقمي». هذا الأخير الذي سيستعمل في جميع السجلات والوثائق التي تمسكها أو تمنحها الدولة وباقي الأشخاص الاعتبارية المشرفة على برامج الدعم الاجتماعي. كما سيستعمل المعرف كرابط بيني في قواعد المعطيات.

---

[1]. المادة 25، ظهير شريف رقم 1.20.77 صادر في 18 من ذي الحجة 1441 (8 أغسطس 2020) بتنفيذ القانون الإطار رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6908 بتاريخ 23 ذو الحجة 1441 (13 أغسطس 2020).

[2]. المادة 29، القانون الإطار رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، مرجع سابق.

[3]. المادة 26، المرجع نفسه.

[4]. المادة 4، المرجع نفسه.

ولتنزيل هذا النظام المعلوماتي، قامت وزارة الداخلية بإطلاق بوابة الكترونية خاصة تحت عنوان «www.rnp.ma» لفائدة الراغبين بالتسجيل الإلكتروني في السجل الوطني للسكان. حيث تم الشروع التدريجي في العمل بالسجل في 27 أكتوبر 2022[1]. على مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة، قبل أن يتم تعميمه على باقي التراب الوطني.

وفي إطار التدبير الاستباقي لهذا الورش فقد تم إعداد أكثر من 1550 مركزا لتلقي ومعالجة طلبات التسجيل، إضافة لتوظيف 330 إطارا عاليا على مستوى العمالات والأقاليم، وأزيد من 3.000 تقني الإنجاز عمليات التسجيل في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد على مستوى الوحدات الإدارية المحلية. كما تم تعيين أزيد من 6000 مشرف يضطلعون بمهامهم داخل هذه المراكز تحت إشراف رجال السلطة.

ثانيا: نظام السجل الاجتماعي الموحد

السجل الاجتماعي الموحد هو نظام معلوماتي وطني مجاني ومفتوح أمام جميع المواطنين المغاربة والأجانب المقيمين بالتراب المغربي، حيث يتيح النظام تسجيل الأسر التي ترغب في الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي واستهدافها بناء على مؤشر اجتماعي واقتصادي يعكس المستوى السوسيو اقتصادي لكل أسرة.

في هذا الصدد، يعد إحداث سجل اجتماعي موحد، باعتباره قاعدة بيانات اجتماعية رقمية قابلة للتطور وموثوقة ومتاحة أمام الهيئات المشرفة على تدبير البرامج الاجتماعية، ضرورة ملحة[2].

وهو ما جسده الخطاب الملكي حيث اعتبر بخصوص إحداث السجل الاجتماعي الموحد: «أن الأمر يتعلق بمشروع اجتماعي استراتيجي وطموح، يهم فئات واسعة من المغاربة. فهو أكبر من أن يعكس مجرد برنامج حكومي لولاية واحدة، أو رؤية قطاع وزاري، أو فاعل حزبي أو سياسي» داعيا الحكومة وجميع الفاعلين المعنيين، للقيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة، للبرامج والسياسات الوطنية، في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، وذلك وفق مقاربة تشاركية[3].

وقد تم إحداث وتنظيم السجل الاجتماعي الموحد بمقتضى كل من القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، والمرسوم رقم 2.21.582 المتعلق بتطبيق القانون 72.18 فيما يخص السجل الاجتماعي الموحد.

---

[1]. قرار لوزير الداخلية رقم 2794.22 صادر في 27 من ربيع الأول 1444 (24 أكتوبر 2022) بتحديد تاريخ الشروع في العمل بالسجل الوطني للسكان، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6707 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1444 (27 أكتوبر 2022).

[2]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **رأي حول مشروع رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات**، إحالة ذاتية رقم 2020/44، ص 10.

[3]. خطاب العرش ل 29 يوليوز 2018.

وتخضع عملية تنقيط الأسر والذي يعد بمثابة مؤشر اجتماعي اقتصادي رقمي يمنح للأسر التي تم تسجيلها بالسجل الاجتماعي الموحد، ويعكس الحالة السوسيو اقتصادية لهذه الأخيرة، حيث يتم حسابه بناء على صيغة حسابية قامت بتطويرها المندوبية السامية للتخطيط بدعم تقني من طرف البنك الدولي عن طريق أبحاث ميدانية ومناهج علمية معتمدة[1].

وضمانا لصدقية المعطيات المدلى بها من طرف المعنيين، فقد منح المشرع للوكالة الوطنية للسجلات إمكانية تأكيد تلك المعطيات عن طريق الحصول عليها من أي مصدر آخر كيفما كانت طبيعته لدى الإدارات العمومية أو الجماعات الترابية أو الهيئات العمومية أو الخاصة. مع التقيد بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[2].

إضافة لما سبق، فإن الإدلاء بمعطيات كاذبة بسوء النية عند التقييد بالسجل الاجتماعي الموحد، من شأنه أن يعرض صاحبه لعقوبات، تصل إلى فرض غرامة تتراوح بين 2000 إلى 5000 درهم، مع إمكانية استرجاع الدعم المحصل عليه بدون وجه حق. وفي حالة العود، فإن العقوبة تضاعف[3].

الفرع الثاني: فعالية الإدارة الرقمية في تعزيز وتعميم منظومة الحماية الاجتماعية

إن محدودية تفعيل الرقمنة في منظومة الحماية الاجتماعية تنبع تنيجة تحديات متعددة، تتمثل على وجه الخصوص في التمويل، والاستهداف وحماية المعطيات الشخصية، الأمر الذي يلزم التوجه نحو تبني توجهات حديثة لتطوير رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية، سواء من خلال اعتماد تجارب النظم المقارنة، إضافة لتبني التنسيق والالتقائية كمداخل للانتقال نحة التحول الرقمي الشامل لمنظومة الحماية الاجتماعية. وعليه سنقارب تحديات التنمية الرقمية لمنظومة الحماية الاجتماعية (**الفقرة الأولى**)، ثم سبل تطوير فعالية الإدارة الرقمية لمنظومة الحماية الاجتماعية (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: تحديات التنمية الرقمية لمنظومة الحماية الاجتماعية

وقفت العديد من الدراسات والأبحاث الوطنية والدولية على التحديات التي تواجهه توظيف النظم المعلوماتية في ورش الحماية الاجتماعية، وبالنظر للإكراهات العملية التي أظهرتها عملية تنزيل ورش الحماية الاجتماعية بالمغرب، خاصة المتعلقة بالتقييد في السجلين، فإننا سنركز على ثلاثة تحديات أساسية، منها مسألة ضمان تمويل كاف ومستدام لنظم الحماية الاجتماعية (**أولا**)، ثم محدودية نظام استهداف المعنيين بالحماية الاجتماعية (**ثانيا**)، وأخيرا حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (**ثالثا**).

[1]. الورقة التقديمية لمنصة السجل الاجتماعي الموحد، شوهد في: 2024/03/13، على الساعة: 21:30، متاح على الرابط:
https://www.rsu.ma/ar/a-propos

[2]. المادة 15، **القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات**، مرجع سابق.

[3]. المادة 18، المرجع نفسه.

أولا: ضمان تمويل كاف ومستدام لنظم الحماية الاجتماعية

من أكثر الأسئلة التي تتردد في سياق الحماية الاجتماعية ما يتعلق بسبل التمويل، لا سيما في فترات الركود الاقتصادي. وقد لا تكون الإجابة بديهية، ولكنّ التجارب الدولية بينت الدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه السياسات الاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حتى ولو كانت الموارد الوطنية محدودة.

فبحسب المخطط الحكومي، فإن الكلفة السنوية اللازمة لتعميم الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية تبلغ 51 مليار درهم، موزعة بين 28 مليار درهم ستتأتى من آلية الاشتراك بالنسبة إلى الأشخاص الذين تتوفر لديهم القدرة على المساهمة، و23 مليار درهم سيتم تحصيلها في إطار تضامني لتغطية الأشخاص الغير القادرين[1].

وذلك يعني أن نحو 45 في المائة من الوعاء المالي لورش تعميم الحماية الاجتماعية سيأتي من مصادر تضامنية، وستطرح طبيعة هذا التمويل تداعيات عديدة حول استدامة الإطار المالي لأنظمة الحماية الاجتماعية، وحول الآفاق المستقبلية لموقع الدولة في تدبير السياسات الاجتماعية[2]. وبالتالي فإشكالية التمويل من التحديات المطروحة على تعميم الحماية الاجتماعية خاصة مع الظروف الاقتصادية التي يعرفها المغرب، حيث اعتبر بعض خبراء الاقتصاد أنه يصعب تعبئة مبلغ 51 مليار درهم سنويا اللازمة لورش الحماية الاجتماعية، بسبب ارتفاع معدل التضخم وتداعياته السلبية على الاقتصاد الوطني[3].

من هذا المنظور فقد اقترحت منظمة العمل الدولية مجموعة من الخيارات لتمويل سياسات الحماية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، منها[4]:

- إعادة ترتيب أولويات النفقات العامة؛
- زيادة الإيرادات الضريبية؛
- توسيع نطاق اشتراكات الضمان الاجتماعي؛
- الاقتراض أو إعادة هيكلة الديون القائمة؛
- الحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛

---

[1]. تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية في مجلس النواب، **مشروع القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية**، الدورة الاستثنائية في رسم السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة 2021، ص 5..

[2]. عثمان محون، **ورش الحماية الاجتماعية: هل ينقلب المغرب على التحديات المطروحة**، دراسات مبادرة الإصلاح العربي، سبتمبر 2023، ص 8.

[3]. محمد الرهج، **تعثرات تنزيل ورش الحماية الاجتماعية**، 5 سبتمبر 2023، شوهد في: 2024/03/16، على الساعة 23:45، متاح على الرابط: https://2u.pw/FtceWmMU

[4]. ILO, «**Social protection global Policy trends 2010–2015–from fiscal consolidation to expanding social protection: key to crisis recovery, inclusive development and social justice**», social protection Policy papers, No. 12 (Geneva, International Labour Organization, 2014).

- الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية؛
- استخدام الاحتياطي المالي واحتياطي النقد الأجنبي في المصرف المركزي؛
- اعتماد إطار أكثر مرونة في الاقتصاد الكلي.

إضافة إلى أن ضبط أوضاع المالية العامة يحدث كذلك في معظم الاقتصادات النامية، فالكثير من الحكومات تنظر في تخفيض فاتورة الأجور أو وضع حد أقصى لها وتطبيق إصلاحات في نظم الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية دون أن تولي اهتماما كافيا لآثارها الاجتماعية، إضافة لحصول الطبقات المتوسطة على مستويات دخل متدنية للغاية، وبالتالي يجب دعمها بسياسات تنموية مختلفة، منها توفير الحماية الاجتماعية الكافية[1].

وبالتالي يجب توسيع الحيز المالي للحماية الاجتماعية باتخاذ تدابير تستوفي شروط الاستدامة المالية والسياسية، واختيار النظام المناسب للتمويل الذي يكون موضع إجماع بعد تقييم المفاضلات المحتملة. وهذا يعني الإصلاحات المالية يجب أن تراعي الظروف الوطنية، مع إيلاء الاعتبار اللازم لمواطن القوة التي تميز نظم الحماية الاجتماعية القائمة ومواطن الضعف التي تشوبها[2].

ثانيا: محدودية نظام استهداف المعنيين بالحماية الاجتماعية

إن نظام استهداف العاملين في القطاع غير المهيكل والعاطلين عن العمل والمعوزين والمسنين من دون دخل، ضعيف وغير فعال. حيث إن هناك صعوبة في تحديد وضبط الفئات المؤهلة للاستفادة من نظام المساعدة الطبية وبقية برامج منظومة الحماية الاجتماعية، خصوصاً مع تنامي القطاع غير المهيكل، واعتماد النظام التصريحي لتقدير مستوى الدخل، الذي ينطوي على الكثير من المغالطات نتيجة التصريحات المخفضة وغير الدقيقة[3].

كما أن اعتماد قواعد معقدة لتحديد الأهلية بشكل تصعب معه دراسة طلبات الاستفادة أو تفعيل المراقبة البعدية للنظام والتأخر في تنزيل نظام الاستهداف، المكون من سجلين كما وضعهما القانون رقم 72.18، هما السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، من عامين إلى ثلاثة أعوام بعد تعميم التغطية الصحية، جميعها أمور تترك عددا كبيرا من المعنيين على الهامش إلى أن تُدرج أسماؤهم ضمن قوائم المسجلين الذين سيستفيدون من الحماية الاجتماعية. وقد يسجل السجل الاجتماعي الموحد

[1]. إيزابيل أورتيز، **موجبات الحماية الاجتماعية المعمقة**، سلسلة التمويل والتنمية، 2018، ص 33. شوهد في: 2024/03/14، على الساعة: 22.00، متاح على الرابط:

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2018/12/pdf/oritz.pdf

[2]. الاسكوا، **الحماية الاجتماعية أداة للعدالة الاجتماعية**، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 5، العدد 2، 2015، ص10 .

[3]. عثمان مخون، **ورش الحماية الاجتماعية: هل يتغلب المغرب على التحديات المطروحة**، مرجع سابق، ص 7.

"تحايلا" لتجاوز فكرة الدولة الاجتماعية، فيتم حصر الدعم العمومي ضمن تدابير تقنية وبيروقراطية، قد ينجم عنها تضييق عدد المستفيدين من البرامج الاجتماعية[1].

ثالثا: حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

طرحت منظومة الحماية الاجتماعية عبر مختلف النظم المعلوماتية التي وضعت لتقييد المعنين بالأمر، مسألة حماية المعطيات الشخصية والحريات الفردية. حيث برزت أهمية أحكام القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، وما يكتسيه وجود اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من أهمية بالغة.

حيث نبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى مدى ملائمة قوانين الحماية الاجتماعية، خاصة القانون 09.08 بالنظر إلى مساهمته في منظومة البرامج الاجتماعية وفي حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، لاسيما وأن القانون قد أحال في عدة مقتضيات منه إلى القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الشيء الذي يستوجب إيلاء أهمية خاصة لهذه العلاقة بين النصين التشريعيين[2].

في هذا الصدد، ينبغي ربط منظومة الحماية الاجتماعية، بحكم طبيعتها، بالرهانات الدولية والوطنية ذات الصلة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، لاسيما أن المغرب قد صادق على الاتفاقية رقم 108لمجلس أوروبا المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي. وهكذا، فإن المغرب بحاجة إلى[3]:

- إرساء ثقة رقمية قوية لتعزيز دينامية التنمية، من شأنها المساهمة في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع شركائها الاقتصاديين، مما يفرض على بلادنا ملاءمة الآليات المعتمدة في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي مع المعايير الدولية بغرض ضمان تيسير وتأمين المبادلات مع هؤلاء الشركاء.
- تعزيز الثقة بين المواطنات والمواطنين ومؤسسات الدولة، وذلك من خلال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والحريات الفردية التي تعد عنصراً أساسيا في بناء الثقة ورهانا اجتماعيا ومجتمعيا كبيراً. ويجب أن نتحلى بدرجة عالية من اليقظة تجاهه، كما ينبغي أن يندرج ضمن مقاربة شاملة للهوية الرقمية، تتسم ببعدها التشاركي والاستباقي.

---

[1]. عبد الرفيع زعنون، **تعميم الحماية الاجتماعية: تأسيس لدولة الرعاية أم تكريس لسياسة التخلي؟**، دراسات المعهد المغربي لتحليل الدراسات، شوهد في: 2024/03/17، على الساعة: 22:00، متاح على الرابط: https://mipa.institute/8856

[2]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **رأي حول مشروع رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات**، مرجع سابق، ص 10.

[3]. المرجع نفسه، ص 11.

الفقرة الثانية: سبل تطوير رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية على ضوء التجارب المقارنة

إن تعزيز التحول الرقمي لمنظومة الحماية الاجتماعية، سيمكن من تحقيق الأهداف المرجوة مما ينعكس إيجابا على التنمية الاجتماعية، وعليه سنتناول التجارب العربية في ادماج النظم المعلوماتية في برامج الحماية الاجتماعية (**أولا**)، على أن نضع مداخل تجويد رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب (**ثانيا**).

أولا: التجارب العربية في ادماج النظم المعلوماتية في برامج الحماية الاجتماعية

أقرت عدة منظمات دولية مبدأ تعميم منظومة الحماية الاجتماعية[1]، فإلى حدود اليوم، يتوفر ما يقرب من 30 بلدا من البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط على أنظمة حماية اجتماعية معممة أو شبه معممة. واتخذ أزيد من 100 بلد تدابير لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل فئات من السكان كانت مقصية منها والتعجيل بفتح المجال أمام هذه الفئات للاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي[2].

حيث سنركز في هذه الورقة البحثية على تناول استخدامات البلدان العربية للتكنولوجيا في أنظمة الحماية الاجتماعية التي اعتمدتها. حيث مكنت الإجراءات المتخذة من إدارة نظم الحماية الاجتماعية في المنطقة وأن تغير كيفية حصول الناس على الاستحقاقات، وفي معظم أنحاء المنطقة، أصبحت المنصات القائمة على التكنولوجيا وتطبيقات الإنترنت جزءاً هاماً من واجهة المستخدم لبرامج الحماية الاجتماعية.

فالتحول الرقمي لنظم التحويلات الاجتماعية ساعد الكثير من الدول النامية على زيادة مستويات تغطية برامج الحماية الاجتماعية، ومكن من خفض التكاليف الإدارية لهذه البرامج بشكل ملموس. على هذا النحو فقد زادت البلدان العربية المرتفعة الدخل مثل قطر والمملكة العربية السعودية من توافر تقنية الاتصال اللاسلكي بالإنترنت مجاناً ودعمت الفئات المحرومة من خلال توفير الحواسيب الشخصية وشرائح الاشتراك بالهاتف النقال وتأمين الوصول إلى الإنترنت والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجانا[3].

كما أن عدة تجارب عربية اعتمدت الربط البيني للمنصات الإلكترونية مع المستفيدين المحتملين ببرامج المساعدة، منها مصر والأردن والعراق والمغرب وتونس. أما في تجربة دولتي الكويت ومصر، فقد تم استخدام خطوط الاتصال والرسائل النصية ومنصات

[1]. حيث تم إقرار مبدأ تعميم الحماية الاجتماعية في أهداف التنمية المستدامة لسنة 2015، وفي إعلانات ذات صبغة دولية صادرة عن الاتحاد الإفريقي ورابطة دول جنوب شرق آسيا، والمفوضية الأوروبية، ومجموعة العشرين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة.

[2]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **تقرير حول الحماية الاجتماعية في المغرب**، إحالة ذاتية رقم 2018/34، ص 24.

[3]. هويدا الترك، **أثر التحول الرقمي على أنظمة الضمان والحماية الاجتماعية**، مداخلة في الندوة الدولية حول: «تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية في ظل الأنماط الجديدة للعمل»، منظمة العمل العربية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي، القاهرة، مصر، 20-21 شتنبر 2023، شوهد في: 2024/03/17، على الساعة: 23:00، متاح على الرابط: https://alolabor.org/24106

التواصل الاجتماعي لتسجيل الأفراد واطلاعهم على المدفوعات. إضافة لاستخدام هذه الوسائل لنشر معلومات عن الاستحقاقات ومعايير الأهلية[1]. وهنا نشير إلى أن الحكومة المصرية قد قامت بتطوير برامج الحماية الاجتماعية وإطلاق برنامج «تكافل وكرامة» ليشمل ذوي الإعاقة والأسر المعوزة وذلك في قاعدة بيانات، وتماشيا مع استراتيجية التحول الرقمي في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية، فقد تم إطلاق البوابة الإلكترونية «https://tk.moss.gov.eg» للاستعلامات والشكاوى للأفراد والمستفيدين من البرامج الاجتماعية، وكذلك إطلاق بوابة إلكترونية لذوي الإعاقة لتسجيل بياناتهم للحصول على بطاقة الخدمات المتكاملة[2].

وبخصوص دولة فلسطين، فإنه يجري استخدام نظام إدارة المعلومات الذي يستند إليه برنامج التحويلات النقدية الوطني لتحديد المستفيدين ذوي الأولوية، وبُذِلت جهود لتعزيز النظام من خلال إطلاق استبيان وحملة تسجيل، فضلاً عن التماس معلومات عن مكامن الضعف من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الإغاثة[3].

وفي بلدان أخرى، فتم العمل على ربط المعلومات الواردة من مصادر متباينة مثل السجلات المدنية وسجلات مكاتب الضرائب لتحسين الوصول إلى المستفيدين. ففي مصر مثلاً، يسّرت مبادرة «G to G» التدقيق في قواعد بيانات المستفيدين لدعم التنسيق بين الهيئات الحكومية[4]. وفي الأردن، واصل السجل الوطني الموحد ربط البيانات من قائمة متنامية من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك صندوق المعونة الوطنية[5]. وعلى نفس المنوال اعتمد المغرب السجل الاجتماعي الموحد الذي سيجمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية لتحديد أهلية الاستفادة من مجموعة من برامج المساعدة الاجتماعية.

أما على مستوى سلطنة عمان، فقد شرعت في وضع ركائز الحماية الاجتماعية في سنة 2023، من خلال تعزيز جاهزية صندوق الحماية الاجتماعيَّة لتنفيذ أحكام قانون الحماية الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني (2023/52)، غير أن نجاح سلطنة عُمان في تطبيق منظومة الحماية الاجتماعيَّة، يستدعي وجود قواعد بيانات وطنيَّة متكاملة ومحدثة عن طريق وضع منظومة إلكترونية متكاملة لضمان تحديث البيانات الوطنية وتجديدها وتكييفها مع معطيات منظومة الحماية الاجتماعية[6].

---

[1]. الأمم المتحدة، **استجابات الحماية الاجتماعية لجائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/الدول العربية، 2020**.

[2]. عصام بدري أحمد مُحَمَّد، **التحول الرقمي كاستراتيجية لتطوير برامج الحماية الاجتماعية من منظور طريقة تنظيم المجتمع في ضوء رؤية مصر 2030**، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الرابع والعشرون، ص 383.

[3]. الإسكوا، **دور نظم المعلومات المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية في توسيع برامج التحويلات النقدية خلال جائحة كوفيد 19**، مرجع سابق.

[4]. ESCWA, «**Social Inequalities in the Arab Region Post-COVID-19**», 2021, URL: https://2u.pw/gVB0tcV, Vu: 16/03/2024.

[5] .Ibid.

[6]. رجب بن علي العويسي، **لماذا كان التحول الرقمي في إدارة وتحديث البيانات الوطنية ضرورة لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية؟**، 01 أغسطس 2023، شوهد في: 2024/03/16، على الساعة: 22:00، متاح على الرابط: https://alwatan.om/details/527078

نخلص مما سبق أن اعتماد النظم المعلومات المتكاملة للحماية الاجتماعية في البلدان العربية كأداة رئيسية، ساهم في التغلب على التجزئة بين برامج متنوعة صغيرة النطاق، ولتيسير تقديم الخدمات بصورة متكاملة. ومع أن نظم المعلومات هذه يتطلب إنشاؤها تكاليف مالية لا يستهان بها، فهي قد تزيد كفاءة استخدام الموارد من خلال مواءمة الإجراءات الإدارية، والحد من التجزئة، وتبسيط عمليات تقديم الخدمات، وغير ذلك. كما أنها أداة مهمة لتحسين تحليل كفاءة التدخلات الحكومية ورصدها[1].

ثانيا: مداخل تجويد رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب

إن تجويد تدخلات الإدارة الرقمية في منظومة الحماية الاجتماعية تجد أساسها في عدة مداخل، والتي يمكن من خلالها تجاوز التحديات الراهنة، ومنها:

أ. نجاعة التنسيق بين القطاعات الحكومية لتعزيز وتوحيد الأنظمة المعلوماتية:

يعد التنسيق بين كل الجهات المتدخلة في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، دورا أساسيا لتعزيز وتوحيد الأنظمة المعلوماتية، حيث تبنت التجربة المغربية هذا التوجه، من خلال الاجتماعات التنسيقية التي عقدت بين كل من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، والوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمنصب على دراسة سبل تعزيز المنصة الرقمية الخاصة بتدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتحديثها عبر ربطها بقواعد بيانات النظام المعلوماتي المتعلق بتدبير الملفات الصحية للمواطنين على مستوى المراكز الصحية والمستشفيات العمومية التابعة للوزارة، وكذا قاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

حيث إن هذا الربط المشترك بين مختلف المصالح والمؤسسات المتدخلة في تدبير ورش الحماية الاجتماعية، سيمكن من تبسيط مختلف إجراءات التسجيل في المنصة الرقمية "تضامن"، وتسريع وتيرة استهداف الفئات المعنية، وذلك من خلال تنسيق الجهود بين مختلف المصالح والمؤسسات التابعة لكل من وزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتوحيد النظام المعلوماتي الخاص بهذه العملية ولاسيما على مستوى تبادل المعطيات والمعلومات بين المؤسسات الصحية والاستشفائية العمومية ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتسهيل إجراءات الفوترة ومنح التعويضات[2].

على هذا الأساس فقد تم الاتفاق على وضع مخطط عمل مشترك يرتكز على تنسيق الجهود وتسهيل تبادل المعطيات بين المؤسسات المعنية[3]. إضافة لتشكيل لجنة قيادة مركزية تضم مختلف القطاعات والمؤسسات العمومية ذات الصلة بورش تعميم الحماية

---

[1]. الإسكوا، **إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية**، مطبوعات الأمم المتحدة الصادرة عن الإسكوا، لبنان، 2019، ص 13.

[2]. بلاغ وزارة الصحة والحماية الاجتماعية حول اجتماع تنسيقي لتعزيز وتوحيد الأنظمة المعلوماتية لتسريع تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، 3 غشت 2023، شوهد في: 2024/03/13، على الساعة: 23:00، متاح على الرابط: https://2u.pw/5CSApDba

[3]. نضيف في هذا الصدد، أن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ستعمل على ضمان نجاعة النظام المعلوماتي الخاص بتدبير الملفات المرضية وتسريع عملية تبادل المعطيات ومشاركة قواعد البيانات الخاصة بالفئات المستفيدة والمستهدفة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فيما ستواكب الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال

الاجتماعية والتغطية الصحية الإجبارية الشاملة، ستتولى مواكبة وضمان التبادل المشترك للمعلومات والمعطيات بين مختلف الجهات المتدخلة في هذا الورش.

نشير إلى أن مصر قد أنشأت على غرار التجربة المغربية، لجنة أطلق عليها اسم اللجنة الوزارية للعدالة الاجتماعية تحت قيادة رئيس الوزراء، وعضوية وزراء من جميع قطاعات الحكومة. حيث تتولى وزارة التضامن الاجتماعي مجمل مسؤوليات تنفيذ برنامج تكافل وكرامة، وذلك من خلال هيكلها التنظيمي، حيث تعمل الوحدات الاجتماعية على الصعيد المحلي، وتتفاعل مباشرة مع الأسر المعيشية المستفيدة. وقد جرى التوقيع على مذكرات للتفاهم بين وزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة لرصد الالتزام بالشروط اللازمة وضمان توفر الخدمات الاجتماعية المطلوبة[1].

ب. التحول الرقمي الشامل في مجال الحماية الاجتماعية:

لئن كانت النظم المعلوماتية تعمل على تسريع مجالات الحماية الاجتماعية، فإن الاهتمام الراهن يجب أن ينصب على كيفية الاستفادة من الرقمنة بما يخدم التنمية في منظورها الشامل، على هذا الأساس يجب إيلاء الاعتبار الكامل للروابط القائمة بين الحماية الاجتماعية وغيرها من المجالات السياساتية، بما في ذلك سياسات سوق العمل والتعليم والسياسات الاقتصادية والمالية. فعلى سبيل المثال، يمكن ربط نظم الحماية الاجتماعية بسياسات سوق العمل النشطة لمساعدة المستفيدين في إيجاد عمل بما يمكنهم من الحصول على سبل عيش لائقة ومستدامة[2].

كذلك يجب العمل على زيادة القدرات الرقمية وقدرات معالجة البيانات وتطوير سجلات متكاملة للمستفيدين مع معلومات جيدة ومحدثة يمكن استخدامها في برامج متعددة. حيث يمكن تعزيز هذه السجلات من خلال نظم تعتمد على قواعد بيانات إدارية أخرى ويمكن أن تدفع بالجهود المبذولة للوصول إلى المجموعات المستبعدة وتقليل أخطاء الاستهداف. ومن خلال تيسير تحديد المستفيدين المحتملين، يمكن لقواعد البيانات هذه أن تسمح للحكومات بالإسراع في توسيع المساعدة المقدمة خلال فترة التراجع الاقتصادي[3].

ج. تعزيز التعاون والتكامل الدولي في مجال الحماية الاجتماعية:

التوجه نحو التعاون والتكامل الدولي فيما يخص الجوانب التقنية، حيث إن من شأن الشراكات أن تعزز قدرات الحكومات على تجويد نظم الحماية الاجتماعية. كما يمكن لمبادرات التعاون التقني، بما في ذلك فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية الذي تديره منظمة الإسكوا، أن يساهم في نقل الخبرات المتعلقة بنظم الحماية الاجتماعية

الرقمي وإصلاح الإدارة دعم هذه الخطوات ولاسيما على مستوى الدعم التقني والإداري. كما ستتولى دراسة واختيار النظام المعلوماتي الأنسب الذي سيتيح إشراك القطاع الخاص في عملية تبادل ومشاركة المعلومات الخاصة بالمرضى لتيسير عملية استفادة المواطنات والمواطنين من ورش الحماية الاجتماعية.

[1]. الإسكوا، إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 80.

[2]. المرجع نفسه، ص 75.

[3]. المرجع نفسه، ص 76.

تعد إشكالية تأمين الموارد اللازمة لإرساء حدود دنيا فعالة لنظم الحماية الاجتماعية. من القضايا الدولية، لذلك ينبغي العمل من أجل جعل الحماية الاجتماعية مجالا لتركيز التعبئة المالية الدولية، وذلك من خلال إنشاء صندوق إقليمي للحماية الاجتماعية لضمان التمويلات اللازمة.

خاتمة:

لئن كانت الإدارة الرقمية تشكل رافعة أساسية في فعالية ورش الحماية الاجتماعية بالمغرب، فإن البيانات الرقمية التي تتطلبها منظومة الحماية الاجتماعية، ليست حالة وقتية، وبالتالي يجب أن تتجه الجهات المتدخلة نحو تبني آليات للتحديث الإلكتروني وتوفيره لمختلف الأوقات، إضافة لتضمين برامجها وتطبيقاتها الإلكترونية على وسائل لمواكبة المستفيدين.

إضافة إلى ذلك فإن الرقمنة المتزايدة لنظم الحماية الاجتماعية قد تثير عدة مسائل أخلاقية وقانونية بشأن حماية البيانات والمساواة الرقمية والمساءلة وحقوق الإنسان. لذلك، ينبغي بذل جهود خاصة لضمان ألا تترك الرقمنة وراءها أولئك الأميين رقميا أو الذين يفتقرون إلى الوصول إلى الإنترنت. إضافة لضرورة إيجاد عدة مصادر لاستدامة تمويل نظم الحماية الاجتماعية.

لائحة المراجع:

المراجع العربية:

❖ **الدراسات والأبحاث:**

- إيزابيل أورتيز، موجبات الحماية الاجتماعية المعمقة، سلسلة التمويل والتنمية، 2018.
- رجب بن علي العويسي، لماذا كان التحول الرقمي في إدارة وتحديث البيانات الوطنية ضرورة لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية؟، متاح على الرابط: https://alwatan.om/details/527078
- عبد الرفيع زعنون، تعميم الحماية الاجتماعية: تأسيس لدولة الرعاية أم تكريس لسياسة التخلي؟، دراسات المعهد المغربي لتحليل الدراسات، متاح على الرابط: https://mipa.institute/8856
- عثمان محنون، ورش الحماية الاجتماعية: هل يتغلب المغرب على التحديات المطروحة، دراسات مبادرة الإصلاح العربي، سبتمبر 2023.
- عصام بدري أحمد مُحَمَّد، التحول الرقمي كاستراتيجية لتطوير برامج الحماية الاجتماعية من منظور طريقة تنظيم المجتمع في ضوء رؤية مصر 2030، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الرابع والعشرون.
- مُحَمَّد الرهج، تعثرات تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، 5 سبتمبر 2023، متاح على الرابط: https://2u.pw/FtceWmMU
- هويدا الترك، أثر التحول الرقمي على أنظمة الضمان والحماية الاجتماعية، مداخلة في الندوة الدولية حول: «تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية في ظل الأنماط الجديدة للعمل»، منظمة العمل العربية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي، القاهرة، مصر، 20-21 شتنبر 2023.

❖ **التقارير:**

- منظمة الإسكوا:
  - الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2022، متاح على الرابط: https://publications.unescwa.org/projects/sdgs-review-2022/social-protection-ar.html
  - دور نظم المعلومات المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية في توسيع برامج التحويلات النقدية خلال جائحة كوفيد 19، مطبوعات الأمم المتحدة الصادرة عن الإسكوا، لبنان، 2021.
  - إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية، مطبوعات الأمم المتحدة الصادرة عن الإسكوا، لبنان، 2019.
  - الحماية الاجتماعية أداة للعدالة الاجتماعية، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 5، العدد 2، 2015.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

- رأي حول مشروع رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، إحالة ذاتية رقم 2020/44.
- تقرير حول الحماية الاجتماعية في المغرب، إحالة ذاتية رقم 2018/34.
- تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية في مجلس النواب، مشروع القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الدورة الاستثنائية في رسم السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة 2021.
- الأمم المتحدة، استجابات الحماية الاجتماعية لجائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/الدول العربية، 2020.

❖ **النصوص القانونية:**

- ظهير شريف رقم 1.21.30 صادر في 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021) بتنفيذ القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021).
- ظهير شريف رقم 1.20.77 صادر في 18 من ذي الحجة 1441 (8 أغسطس 2020) بتنفيذ القانون الإطار رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6908 بتاريخ 23 ذو الحجة 1441 (13 أغسطس 2020).
- قرار لوزير الداخلية رقم 2794.22 صادر في 27 من ربيع الأول 1444 (24 أكتوبر 2022) بتحديد تاريخ الشروع في العمل بالسجل الوطني للسكان، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6707 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1444 (27 أكتوبر 2022).

المراجع الأجنبية:

- ILO, « Social protection global Policy trends 2010-2015-from fiscal consolidation to expanding social protection: key to crisis recovery, inclusive development and social justice », social protection Policy papers, No. 12 (Geneva, International Labour Organization, 2014).
- ESCWA, « Social Inequalities in the Arab Region Post-COVID-19 », 2021, URL: https://2u.pw/gVB0tcV.